التنسيقية الوطنية لحاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية تدعو عموم مناضليها ومناضلاتها للمشاركة في المسيرة الوطنية الوحدوية ليوم 6 أبريل 2014، و الحضور المكثف والوازن لإنجاح وقفتي الأربعاء 16 أبريل 2014، والخميس 17 أبريل 2014 أمام وزارة التربية الوطنية والبرلمان، ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا.

بيان الإضراب الإنذاري

وأخيرا تفتقت العبقرية المرعبة لوزارة التربية الوطنية على تنظيم مجالس تأديبية للمضربين، وتوريط بعض الممثلين النقابيين في بعض الجهات بالانتصار لمقاربة الإدارة بتجريم ممارسة حق الإضراب، والسعي لتنظيم ممارسته إداريا، والإجهاز بوعي أو بدونه على سلاح الشغيلة التعليمية للمحافظة على مكتسباتها قبل التفكير في انتزاع حقوقها.

وأمام هذا الوضع، واستحضارا لهدر زمن التعلم، ومحاولات وأد الشواهد الجامعية، وتشبث الوزارة الوصية بضرورة طمسها لكل التزاماتها وتعهداتها مستثمرة وضع الصمت المريب، والفراغ القانوني المخدوم (القانون التنظيمي للإضراب)، لفرض الأمر الواقع وتكريس الاختلالات الراهنة؛ ومن باب الالتزام النضالي المسؤول، الذي يضع مصلحة أبناء الطبقات الشعبية نصب عينيه، خصوصا بعد افتضاح الدموع الرسمية على المدرسة العمومية، وأخذا بعين الاعتبار أرضية الحد الأدنى لمناضلي التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الماستر كقوة اقتراحية ثرية بطاقاتها؛ فإن التنسيقية الوطنية إذ تستحضر برنامجها النضالي الذي لم يخفت منذ يوم 19 نونبر 2014، متواصلا بأشكال حضارية أخرى (الشارات الحمراء، والتوقف عن العمل لمدة 10 دقائق كل يوم)، تعلن للرأي العام الوطني، وعبره لعموم الشغيلة المغربية ما يلي:

- دعوتها عموم منتسبيها إلى المشاركة في المسيرة النقابية الوحدوية بمدينة البيضاء، يوم الأحد 6 أبريل 2014.
- دعوتها كل النقابيين الشرفاء إلى مقاطعة وفضح ما بات يعرف ب"المجالس التأديبية للمضربين"، باعتبار المساهمة فيها بمنظار الإدارة كسرا للذات، وتشكيكا في السلاح الوحيد المتاح للشغيلة، وتخندقا في صف أعدائها.
- تشبث التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الماستر بمبادراتها، باعتبارها حدا أدنى لإنقاذ ما تبقى من سنة دراسية، والتذكير بالبنود العريضة لها وهي كالتالي:

- ✓ إيقاف المتابعات القضائية في حق الأساتذة المتابعين في حالة سراح مؤقت، مع تسجيلنا الرفض المطلق للأحكام الجائرة التي طالت مجموعة 17، محيين هيئة الدفاع على مرافعاتها التي عرّت الطبيعة الحقيقية للملف، ومشيدين بكل الهيئات الحقوقية والنقابية الداعمة.
- ✓ إلغاء نتائج المباراة السابقة لما شابها من خروقات تنظيمية وقانونية، مرغت كرامة المتبارين أرضا؛ فالكرامة أولا قبل النجاح.
- ✓ الترقية و تغيير الإطار لجميع حاملي الماستر لموظفي وزارة التربية الوطنية.
- ✓ تحميل الوزارة الوصية مسؤولية ما أصاب الحصص الدراسية للتلاميذ، وبالمقابل التزام الماستريين بتعويضها حرصا على مصلحة المتعلم، وما تبقى من مدرسة عمومية.
- ✓ فتح إطارات أخرى غير إطار أستاذ الثانوي التأهيلي في وجه كل الأساتذة، نحو: إطار التفتيش التربوي لصالح جميع حاملي الماستر من موظفي وزارة التربية الوطنية، وإطار مفتش المصالح الإدارية والمالية...، مع تخصيص العدد الكافي من المناصب في كل مسلك.
- ✓ منح أربع سنوات جزافية في إطار جبر الضرر.
- ✓ إيقاف كل الإجراءات الزجرية المنزلة على حاملي الماستر لضعضعة صمودهم: (الاقتطاع من الأجر، الانقطاع عن العمل، القرارات التوبيخية، المجالس التأديبية....).
- ✓ ربط التعيين بالمشاركة في حركة انتقالية خاصة، وبشروط تفضيلية، أخذا بعين الاعتبار الكفاءة والمجهودات الذاتية لتحصيل شهادات علمية عالية، باعتبارها تكوينا مستمرا مغنيا لموارد المدرسة العمومية.
- ✓ تسوية وضعية حاملي شواهد الماستر النوعية (الأمازيغية، القانون،السياحة و التنمية....).
- ✓ استرجاع الأموال المقتطعة من الأجور الهزيلة أثناء أيام إضرابات التنسيقية.
- ✓ دعوة عموم الأساتذة حاملي الشواهد إلى التفكير الجدي في تأسيس هيأة وطنية تراكم بذرة الزخم النضالي الراهن، وينصبّ اهتمامها على القضايا التربوية والبيداغوجية للنهوض بالتعليم المغربي من كلّ جوانبه، ولحماية كرامة المدرس(ة).
- ✓ **دعوتنا عموم المناضلين الشرفاء والمناضلات الشريفات إلى الانخراط المكثف والوازن في وقفتي الأربعاء 16 أبريل 2014، والخميس 17 ابريل 2014، أمام وزارة التربية الوطنية والبرلمان، ابتداء من الساعة العاشرة و النصف صباحا.**

عاشت التنسيقية الوطنية لموظفي وزارة التربية الوطنية حاملي الماستر مقاومة، وحدوية، ديمقراطية، ومستقلة.